خمر السلطة

■ سعاد الجزائري

(السلطة اقوى واخطر انواع الخمور) عبارة سمعتها اثناء اجراء لقاء تلفزيوني مع الزميل الاعلامي المعروف عارف الساعدي، وبقيت العبارة في ذهني، تدور ثم تختفي، وحينما اسمع أو التقي بمتسلط اومسؤول في الحكومة او في تلك الدوائر التي تضع معاملاتنا في غياهب الادراج، تعود العبارة الى مقدمة ذاكرتي وتبقى لايام ترن في اذني وتحفر عميقا في روحي الموجوعة بآلام تلك السلطة.

تلك العبارة لا اعرف ان كانت للزميل الساعدي او قالها نقلا عن نص قرأه في مكان ما، وللامانة الصحفية اشرت للزميل في مقدمة ما سأكتبه.

سلطة وكرسي وخمر، ثلاثية لا تشبه مطلقا ثلاثية نجيب محفوظ الرائعة والبناءة، لانها نقيض كل ما هو متعلق بالحياة وديمومتها وتطورها نحو احسن نأمله، فهذه الثلاثية الممتدة بين السلطة والكرسي مرورا بالخمور، اعتمدت منهج ان تكون ممارسة السلطة من اجل مالكها المتخم، وليس من اجل الجموع الجائعة.

أن سكرة الخمور العادية تزول بعد ساعات اوربما اكثر، ونتائجها على شاربها فقط، لكن تأثير المعنى الخطير في كون السلطة اقوى واخطر انواع الكحول، يكمن في ان سكرة هذه الخمرة المعتقة لا تنتهي، وتدوم طويلا، بل و أن تأثيرها ليس على شاربها، وانما على كل من يجلس على الكراسي المجاورة لشارب الخمرة في كأس السلطة ،او شارب السلطة في كأس الخمرة، والمفيد – المضر بهذا الامر ان نتائج هذه السكرة تعود بالضرر على الجالسين تحت قاعدة الكرسي من ابناء الشعب المسكين، وبالفائدة على المتربع على كرسيها وعلى كل من له علاقة به.

لماذا كتبت هذا؟ لأني وبكل بساطة، وقبل سنوات ليست ببعيدة كنت مع المعارضة العراقية لنظام صدام حسين، واليوم انا معارضة لتلك المعارضة التي صارت الان على كراسي السلطة وتحت تأثيرسكرتها الخطيرة، فقد تيقنت ان هذا الكرسي بتأثيره الخبيث، يغيّب كل من يجلس عليه في عالم الفردانية والمصلحية، ويفصله عن هموم كان يعاني منها سابقا، وصار اليوم مسببا لها حينما عب من كحول السلطة.

كان مدافعا عن الناس وقضاياهم ويقف معهم بطابور الوصول الى الوطن لتحقيق أمانٍ واحلام حملوها لسنوات اغتراب طويل، واليوم يجلس على كرسيهِ وخلف بابه الموصد طابور طويل من المحتاجين والمعوزين والعاطلين عن العمل، يتفرج بتلذذ على امتداد الطابور الذي يعكس حجم سلطته السكرانة.

تغيرت ملامح الكثير من هؤلاء الذين كانوا اصدقاء ورفاق درب في نضال راح ضحيته شباب غابوا في دهاليزالسجون والقهر، واصبحت ملامحهم اليوم تشبه بشكل ما ملامح جلادهم الذي اسقطوه وجلسوا على كرسي يشبه كرسيه، ان لم يكن قد جلس البعض منهم على نفس كرسي جلاده، تشبها بذلك الذي وجدوه في حفرة بعدما غيب آلاف الارواح في حفر وجدت على شكل مقابرجماعية.

سكروا بخمرة السلطة ونسونا، وبات الكثير منهم يشكلون جزءا كبيرا من طاعون الفساد الذي عجزت كل عقاقير الشرف والنضال، والتذكير بالماضي القريب عن معالجته. بنوا قصورا بعدما سكنوا ايام النضال في غرف مشتركة مع اصدقائهم، نهبوا لقمة الاخرين بينما اقتسموا سابقا لقمتهم وعيشهم مع الجائعين، باعوا ضميرهم واشتروا بدله بدلات تعادل اضعاف راتب خريج جامعة يحلم ان يتزوج حبيبته التي في النهاية لم يرض اهلها الانتظار طويلا فزوجوها الى احد الجالسين على تلك الكراسي، رغم ان عمره يضاعف عمرها.

تحولت شعاراتهم السابقة الى اموال في البنوك، فكبرت حساباتهم وصغرت اسماؤهم، ومثلما نورت افكارهم ومعتقداتهم عقول الشباب سابقا، سلبت اليوم احلام تلك الشريحة في حياة كانوا يريدونها في وطن ارادوه حرا وسعيدا.

٤ إرهاب أول فقرات مناقشة القانون في جلسة اليوم

قبل عطلة البرلمان.. العفو العام والمحكمة الاتحادية أهم القوانين للتصويت

مجلس النواب

تتزامن عطلة مجلس النواب التشريعية مع انعقاد قمة بغداد في الـ ٢٩ من آذار الحالية. وقد أكدت رئاسة مجلس النواب أن الفترة القادمة ستشهد إقرار أكثر من ٢٠ قانوناً من بينها قانون العفو العام المثير للجدل ، من جانبها أكدت اللجنة القانونية انها انتهت من صياغة القانون بشكل نهائي بعد اخذ ملاحظات ومقترحات جميع الكتل النيابية .

□ بغداد / اياد التميمي

عضو اللجنة القانونية النائب محمود الحسن اكد " ان اللجنة انتهت قبل ايام من صياغة قانون العفو العام بعد اجراء التعديلات عليه بما يتناسب مع مقترحات وملاحظات الكتل .

واضاف الحسن وهو نائب عن ائتلاف دولة القانون في تصريح لمراسل المدى في البرلمان " ان الصيغة الحالية للقانون ضمنت عدم شمول من تلطخت ايديهم بدماء العراقيين والموقوفين وفق المادة ٤ ارهاب" .

وبين الحسن ان ائتلاف دولة القانون وكتلة الاحرار قد توصلا الى اتفاق نهائي بينهما ولا يوجد اي عائق او سجال بينهما بعد ما كانا مختلفين على موضوع اطلاق سراح المتهمين وفق المادة ٤ ارهاب وشمولهم بالعفو، فضلا عن مزورين الوثائق الدراسية الذين استخدموها لغرض التعيين باستثناء مزوري الشهادات العليا (الماجستير ، والدكتوراه) .

الى ذلك اعتبرت القائمة العراقية ان الصيغة الحالية للقانون رجحت فئة وتجاهلت فئات ملمحة الى أن أكثر الذين سيشملون بالعفو هم من اتباع التيار الصدري متجاهلة معتقلين تؤكد القائمة انهم من اتباعها ، مستبعدة توقيت اقرار القانون بموضوع انعقاد قمة بغداد نافية اي تدخلات اقليمية من اجل اقراره.

عضو القائمة العراقية النائب سالم دلي كشف ان المشمولين بالقانون المتهمين وفق المادة ٤ ارهاب سيتم طرحها للمناقشة في جلسة اليوم ، ومن ثم سيتم تحديد المشمولين بوضع الية تفصل بين مرتكبي الجرائم وفق المادة والمتهمين فيها فقط .

ونفى دلي ان " يكون توقيت اقرار القانون له علاقة بانعقاد القمة العربية المزمع عقدها في بغداد اواخر الشهر الجاري مشددا على اهمية اقراره في تفعيل المصالحة وترطيب الاجواء بين الفرقاء .

واضاف دلي في تصريح لمراسل المدى في البرلمان " هناك اعتراضات من كتل نيابية وتغير بالمواقف على القانون بصيغته النهائية بعد اعلان اللجنة الانتهاء منه ، موضحا انه فصل حسب ما تبغيه كتلة معينة في اشارة منه الى كتلة الاحرار التي تبنت هذا القانون .

واكد دلي ان القائمة العراقية على الرغم من تحفظها على القانون الا انها في حالة ادراجه للتصويت سوف لن تمانع كونه سيساهم في اطلاق سراح الابرياء من ابناء الشعب.

وفي السياق ذاته اكد النائب عن كتلة المواطن حسن التلعفري، على ضرورة تضمين فقرة محاسبة الجهات التي تسببت باعتقال الابرياء في مشروع قانون العفو العام، موضحا أن على القانون محاسبة كل من تسبب بسجنهم بتهم كيدية.

وقال التلعفري في تصريح صحفي إن "السجين يكون اما مذنبا ويستحق العقاب، او بريئا لا ذنب له واعتقل بغير وجه حق"، مضيفا أنه "لابد أن يحاسب قانون العفو العام كل من تسبب في اعتقال السجناء الابرياء ليكون رادعا لكل من يحاول ظلم شخص ما بتهم كيدية".

وتابع أن "قانون العفو يجب ألا يشمل المجرمين الذين تلطخت ايديهم بدماء الشعب لكي لايتكرر ماحدث في عام ٢٠٠٢ عندما اطلق النظام السابق سراح كافة المجرمين وعادوا مرة اخرى لينفذوا اعمالهم الاجرامية".

يذكر أن مشروع قانون العفو العام المطروح في البرلمان يلاقي تحفظات من بعض الكتل، فيما ترى كتل اخرى ضرورة أن لا يشمل هذا القانون كل من ارتكب جرائم قتل ضد ابناء الشعب العراق.

الى ذلك عقدت هيئة رئاسة مجلس النواب امس ،اجتماعا في القاعة الدستورية بالمجلس مع رؤساء اللجان وممثلي الكتل النيابية لبحث التعديلات الدستورية ومشروعي قانوني المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الاعلى وسير عمل اللجان.

واكد السيد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي في مستهل الاجتماع الذي حضره نائبا الرئيس السيدان قصي السهيل وعارف طيفور ، على اهمية الاسراع بحسم مشاريع القوانين وبذل الجهود لتفعيل عمل المجلس في الجانب الرقابي والتشريعي بما يساهم بتطور وبناء البلد داعيا الى ضرورة ان تمارس اللجان النيابية مهامها بشكل يؤمن تقديم مجموعة كبيرة من القوانين للتصويت عليها.

وناقش الاجتماع دوام مجلس النواب خلال الفترة المقبلة حيث تم الاتفاق على الغاء العطلة الاسبوعية المقررة الاسبوع الجاري وتمديد عمل المجلس لغاية يوم الاحد المقبل بعدها يتم تخصيص عطلة لغاية ٤ من شهر نيسان المقبل لتعويض ايام العطل الخاصة باعياد نوروز وتلافي الاجراءات الخاصة بالاستعداد لعقد القمة العربية نهاية الشهر الحالي وما يرافقها من اجواء امنية مشددة .

وركز الاجتماع خلال مناقشة الفقرة الخاصة بالتعديلات الدستورية على اهمية تشكيل لجنة جديدة للتعديلات الدستورية من خلال تقديم الكتل النيابية مرشحيها في اللجنة التي ستأخذ على عاتقها النظر بالتعديلات وما تم انجازه من اجل الوصول الى نتائج تسهم بعرضها على الاستفتاء الشعبي.

وبشأن المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الاعلى شدد المجتمعون على ضرورة التوصل الى توافق يتيح عرض مشروعي القانونين على مجلس النواب خلال الايام المقبلة لاسيما في ظل وجود اجماع بين الكتل على اهمية تشريع قانوني المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء لما لهما من اهمية في تحقيق اسس العدالة وحسم القضايا الخلافية في الدستور او القضايا العالقة بين المركز والمحافظات والاقاليم.

واتفق المجتمعون على العمل الجاد لتفعيل دور اللجان في تقديم مشاريع القوانين وانجازها بالشكل الذي يؤمن بناء الدولة وخدمة المواطنين حيث سيتم بعد العطلة التشريعية تقديم تقرير في مجلس النواب لتقييم عمل اللجان والبدء في اتخاذ اجراءات بحق اعضاء اللجان المتغيبين عن ممارسة مهامهم في اللجان النيابية.

مصادر تكشف لـ(المدى) ملابسات الخلاف بين الطرفين

انفصال المجلس الأعلى عن بدر بـ"طلاق نهائي"

بعد أن تم تأجيله لأكثر من مرة، حسم المجلس الإسلامي برئاسة عمار الحكيم ومنظمة بدر بزعامة هادي العامري أمرهما بالانفصال النهائي من خلال اعتبار كل منهما كيانا سياسيا مستقلا عن الآخر.

مصادر مطلعة قريبة من الطرفين، قالت ان القرار جاء بعد تردي العلاقات بينهما الذي بدأ بعد انتهاء انتخابات مجالس المحافظات التي جرت عام ٢٠٠٩ وصولا الى المباحثات السياسية بشأن الأزمة الحالية.

هادي العامري

عمار الحكيم

□ بغداد / المدى

وقال القيادي في منظمة بدر محمد ناجي في بيان تلاه امس في مبنى المجلس الإسلامي الأعلى وحضرته "المدى"، إن "المجلس ومنظمة بدر توصلا إلى ضرورة التقدم خطوة إضافية في مسيرتهما من خلال إعلان استقلالية القيادتين".

وأضاف ناجي أن "المجلس والمنظمة يعلنان بوعي وإدراك كاملين أنهما اليوم تنظيمان مستقلان تماما الواحد عن الآخر"، لافتا إلى أن "ما يسعيان إليه الإجراء لا يعني القطيعة النهائية بين الطرفين بقدر ما هي رغبة لهما بالدخول الى الاستحقاقات السياسية بشكل آخر، لكنه تابع في تصريح لـ(المدى) "واحدمن اهم اسباب الخلاف، رغبة المجلس الاعلى بالمشاركة الفعلية في القرار السياسي بما يتناسب مع جمهوره، بينما كانت منظمة بدر اقل حدية في هذا الامر".

مصادر مقربة من الطرفين، أكدت ان الخلاف يمتد الى الفترة التي تلت انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ ودخولهما في تيار شهيد المحراب، وتابعت لـ(المدى) امس "بعد ان خسر تيارهم كثيرا في تلك الانتخابات، بدا زعيم منظمة بدر هادي العامري التقرب نحو ائتلاف دولة القانون حتى لا تزيد الخسارة عليهم، وهو ما رفضه المجلس الإسلامي الأعلى لاسيما القيادي عادل عبد المهدي"، وتابعت المصادر "ان الأخير وجد في نفسه المقدرة على تكوين علاقات جيدة مع العراقية والتيارات الليبرالية والديمقراطية، باعتباره مقبولا منها واذا ما نجح في ذلك ستضعه المرشح الأقوى لرئاسة الوزراء".

وأردفت المصادر "التزم الجانبان قرار عدم الدخول مع المالكي، لكن بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، والمقاعد التي افرزتها قللت من حظوظ عبد المهدي في الحصول على رئاسة الوزراء نظرا لما لحقها من تقارب بين ائتلاف المالكي واغلب مكونات الائتلاف الوطني باستثناء المجلس الاسلامي، وبعدها سعى الاخير الى تقديم عرض لشركائه بحصوله على رئاسة الحكومة متذرعا بأن حزب الدعوة كان قد تولى المنصب خلال الفترة الماضية، ولكن المقترح جوبه بالرفض".

وأردف المصدر "تفاجأ المجلس الاسلامي بعدم حصوله على اية وزارة في الحكومة التي تشكلت نهاية العام الماضي، برغم كسب البدريين وزارة النقل، وهو ما وسع الهوة اكثر بين الطرفين".

وأكدت المصادر "ان الفترة الماضية شهدت خلافات حادة بين زعيمي المجلس ، ومنظمة بدر بسبب التزام الاول بتوجيه انتقادات دائمة الى الحكومة من خلال مجالسه الاسبوعية، وان العامري كان يرى ضرورة الانتهاء من زعامة الإسلاميين وان قرار الانفصال تم تأجيله لاكثر من مرة من اجل ايجاد صيغة لرأب الصدع بين الطرفين، لكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل".

ويمثل المجلس الأعلى الإسلامي القيادة السياسية العليا لتيار شهيد المحراب، الذي يضم في تشكيلته المجلس الأعلى الإسلامي بقيادة عمار الحكيم ومنظمة بدر بقيادة هادي العامري، وحركة سيد الشهداء، وحزب الله، والعدالة، كما يتكون المجلس الأعلى من مكاتب وتنظيمات منتشرة في مختلف محافظات العراق.

هجرة المسيحيين دليل على تدهور أوضاعهم

□ ترجمة عبدالخالق علي

لاجئون عراقيون في سوريا

تقلصت أعداد المسيحيين العراقيين بشكل كبير بعد ان اضطروا الى ترك منازلهم في العاصمة بغداد بسبب الترهيب و الهجمات التي يتعرضون لها، و اسسوا ملاذا لهم في شمال البلاد. لكنهم في الفترة الاخيرة بدؤوا يهجرون الملاذ الذي اسسوه هناك يدفعهم الى ذلك البطالة و الخوف من المستقبل.

هجرتهم الصامتة الى تركيا و الاردن و اوروبا و الولايات المتحدة هي آخر فصول تدهورهم المستمر الذي يكمل حلقات خفوت المسيحية في بلاد طالما تميزت بكثرة المنائر و اجراس الكنائس. تقول التقديرات ان عدد السكان المسيحيين في العراق قد انخفض الى اكثر من النصف منذ الاجتياح الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣. يقول بعض المسيحيين انهم فقدوا آخر حصون الحماية مع مغادرة الجيش الاميركي.

يبدو رحيلهم واضحا من اماكن مثل قرية تينا التي آوت عشرات المهجرين المسيحيين على مدى السنوات التسعة الماضية. العوائل التي هربت من التفجيرات و فرق الموت في بغداد وجدت الامان بين الجبال العملاقة رغم الفقر و الضجر و البرد. يقول سكان القرية ان نصف البيوت المسيحية البالغة خمسين بيتا خالية الان من ساكنيها بعد رحيلهم الى خارج البلاد . يقول وليد شمعون، ٤٢ سنة ، انه غادر العاصمة بغداد في كانون الثاني ٢٠١١ بعد مواجهة مع افراد من المليشيات كانوا قد هددوه بالقتل، و كان شقيقه قد قتل في هجوم صاروخي قبل ست سنوات، لذا فقد تخلى عن عقد العمل مع السفارة الاسترالية الذي كان سيوفر له راتبا شهريا يبلغ ١٥٠٠ دولار و توجه الى الشمال . كل ما يفكر فيه الان هو طلب الهجرة الى أريزونا" هذه ليست حياة، لا يبدو ان الوضع سيتحسن و نحن عاطلون عن العمل ".

الكثير من المسيحيين اتجهوا الى شمال البلاد بعد الهجوم الانتحاري على كنيسة سيدة النجاة في بغداد في تشرين الثاني ٢٠١٠ الذي كان أسوأ هجوم على مسيحيي العراق منذ بدء الحرب و اودى بحياة خمسين من المصلين و اثنين من القساوسة و حوّل الكنيسة الى بيت للاموات و مقاعد ممزقة و زجاج متناثر . جمعت العوائل ما استطاعت من الملابس و النقد و بعض التموين و اتجهت شمالا الى مناطق التجمعات المسيحية في سهل نينوى و محافظات الشمال الثلاثة، و انضموا الى عشرات الالاف من المسيحيين من بغداد و الموصل و غيرهما من المدن . يقول جبرائيل توما، المشرف على دير مريم العذراء في مدينة القوش "لقد باعوا كل شيء من اجل الحصول على الأمان".

المسيحيون في شمال العراق يشكلون جزءا بسيطا من طوابير المهجرين، حيث يبلغ عددهم مليون و ثلاثمئة تقريبا حسب تقديرات الأمم المتحدة و المنظمات العالمية الأخرى التي تذكر ان عدد نفوس المسيحيين قبل الحرب كان يتراوح بين ٨٠٠٠٠٠ – ١،٤ مليون . ذكرت مفوضية الولايات المتحدة للحرية الدينية العالمية في تقريرها الأخير بان عاقبة القتال ستكون نهاية الديانة المسيحية في العراق . في كانون الثاني كشفت منظمة الهجرة العالمية عن ان ٨٤٠ من مجموع ١،٣٠٠ مليون من المسيحيين المهجرين الذين تابعتهم في الشمال قد غادروا العراق خلال العام الماضي و لم يتبق منهم سوى نصف مليون تقريبا، الكثير منهم هاجر بسبب القلق من الوضع الامني بالاضافة الى صعوبة العثور على عمل، و مشاكل السكن و التعليم في بيئة ليس لهم فيها الكثير من الارتباطات و لا يعرفون لغتها.

■ عن: نيويورك تايمز